المستثمرون يترقبون اجتماع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي غداً لحسم تكهنات التيسير الكمي

أسواق الخليج تكسر موجة الهبوط محاولة التقاط أنفاسها

في محاولة لالتقاط أنفاسها، اتجهت أسواق المال الخليجية لتحقيق مكاسب طفيفة، بعد التراجعات الجماعية التي شهدتها أمس، متأثرة باستمرار أزمة عملات الدول الناشئة.

ولم تكن الأسواق العالمية بمنأى عن هذه الأزمة، حيث تراجع مؤشر نيكي للأسهم اليابانية إلى أدنى مستوياته في شهرين اليوم الاثنين، مع صعود الين وتراجع الأسهم العالمية لمخاوف من بيع واسع النطاق في أصول الأسواق الناشئة، وهو ما دفع مؤشرات المعاملات الآجلة والأسهم ذات الثقل إلى الانخفاض.

وتتوجه الأنظار نحو الاحتياطي الفيدرالي واجتماع لجنة السوق المفتوحة، والذي يبدأ غدا ويستمر ليومين، ترقبا لأي جديد حول إجراءات تقليص برامج التيسير الكمي.

وتراجعت الأسواق الأميركية نهاية تعاملات الأسبوع الماضي بأكبر نسبة يومية منذ يونيو الماضي.

مستثمرون في سوق دبي المالي

وفي تعاملات امس ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 0.44 في المئة ، ليصل لمستوى 3750 نقطة، بعد أن تجاوزت خسائره أمس 2.5 في المئة ، فيما ارتفع مؤشر سوق أبوظبي بنسبة 0.32 في المئة ، إلى مستوى 4584 نقطة.

وارتفع مؤشر بورصة الكويت خلال الجلسة بنسبة 0.02 في المئة ، ومسقط بنسبة 0.12 في المئة ، والبحرين بنسبة 0.08 في المئة ، فيما تراجع مؤشر بورصة قطر بنسبة 0.03 في المئة.

وفي سياق متصل تستعد الأرجنتين ليومها الأول بعد التخفيف المفاجئ للقيود على العملة التي تبنتها الحكومة قبل عامين، مدعية بأنها ضرورية للوضع المالي للبلاد.

وقد قام أصحاب المحلات التجارية بزيادة الأسعار على المواد المستوردة لتعكس انخفاض البيزو بأكثر من 20 في المئة ، خلال الأيام القليلة الماضية.

يأتي ذلك بعد إعلان الحكومة قبل يومين أنها سترفع حظرا على شراء العملات الأجنبية، مما يمكن المواطنين من الادخار بالعملة الخضراء.

يشار إلى أن الاحتياطيات الأجنبية للأرجنتين هبطت إلى دون مستوى 30 مليار دولار.

يروج للإمارة كوجهة سياحية في مختلف دول العالم

قانون بإنشاء «مؤسسة دبي للتسويق السياحي والتجاري»

أصدر حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي بصفته حاكما لإمارة دبي قانونا بإنشاء «مؤسسة دبي للتسويق السياحي والتجاري»، تكون تابعة لدائرة السياحة والتسويق التجاري في حكومة دبي، لتصبح بذلك الجهة الحكومية المعنية بالتسويق الخارجي للإمارة.

وبموجب القانون الجديد، تشمل اختصاصات المؤسسة تسويق إمارة دبي في مختلف دول العالم كوجهة رئيسية للسياحة وإقامة الفعاليات والترويج لميزات الإمارة كمركز تجاري عالمي تتوافر فيه أهم المقومات الأساسية والمرافق والبنى التحتية لممارسة الأعمال وتسهيل الحركة التجارية واستقطاب الشركات الإقليمية والعالمية لتأسيس مكاتب لها في دبي. وستكون المؤسسة مسؤولة عن بناء شراكات فعالة مع الجهات المعنية بشؤون السياحة والتجارة في الإمارة في القطاعين الحكومي والخاص، وتعزيز العلاقات التجارية مع الشركات الدولية والإقليمية والمحلية، بهدف زيادة عدد الزوار للإمارة لغرض الترفيه والعمل.

واستنادا إلى دورها الحيوي في الترويج لهوية إمارة دبي على الساحة العالمية، ستعمل «مؤسسة دبي للتسويق السياحي والتجاري» على إنشاء مكاتب تمثيلية لها في دول العالم المختلفة لضمان تعزيز التواصل مع أهم الأسواق الإقليمية والدولية. وستقوم المؤسسة بتسليط الضوء على المنشآت السياحية والفندقية في دبي والمنتجات والخدمات التي توفرها لزوارها من خلال الإعلانات وتنظيم الفعاليات والمهرجانات والمعارض والعروض الترفيهية والتجارية، إضافة إلى قنوات التواصل الاجتماعي والتسويق الرقمي وغيرها من قنوات الاتصال الرئيسية. وقال هلال سعيد المري مدير عام دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي «إن القانون الصادر عن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله بإنشاء مؤسسة دبي للتسويق السياحي والتجاري يمثل خطوة في غاية الأهمية، إذ يضمن هذا القانون وجود مؤسسة متخصصة بالعمل على مد جسور التعاون الوثيق والبناء مع القطاعين العام والخاص للعمل على تحقيق التكامل بين جميع الجهات المعنية في التسويق والترويج لإمارة دبي كوجهة عالمية أولى على جميع المستويات».

وأضاف «في إطار استعدادات الإمارة لعام 2020، تبرز ضرورة الاستمرار في العمل على تطوير وتحسين التسويق السياحي والتجاري لتنافس دبي كبرى مدن العالم».

«أبوظبي الوطني» والاتحاد للطيران يوقعان اتفاقية لعملاء البنك

شعار حملة أبوظبي الوطني

وقع بنك أبوظبي الوطني اتفاقية تعاون مع الاتحاد للطيران لتعزيز برنامج ضيف الاتحاد، الخاصة بالاتحاد للطيران والحائز على عدة جوائز، من خلال السماح لحاملي بطاقات الائتمانية من بنك أبوظبي الوطني بتحويل نجوم بطاقات البنك الى أميال «ضيف الاتحاد» والحصول على العديد من المكافآت المختلفة.

يحصل حاملو بطاقات بنك أبوظبي الوطني الائتمانية على النجوم مقابل كل عملية شراء يقومون بها والتي يمكن استبدالها للحصول على أميال ضيف الاتحاد وذلك بمعدل تحويل جذابة. ويمكن استبدال ستة نجوم من بنك أبوظبي الوطني بميل واحدة من ضيف الاتحاد.

وقال نافنيت ديف، رئيس البطاقات في بنك أبوظبي الوطني: «يهدف بنك أبوظبي الوطني لتقديم خدمات ومزايا استثنائية لعملائه المخلصين. وتسمح شراكتنا مع الاتحاد للطيران لحاملي بطاقات البنك الحصول على العديد من خيارات المكافآت القيمة بالإضافة إلى نقاط بنك أبوظبي الوطني.» يضم برنامج ضيف الاتحاد أكثر من 2.2 مليون عضو من أكثر من 200 دولة في جميع أنحاء العالم ويشكل الأعضاء المقيمين في دولة الامارات العربية المتحدة حوالي الربع من إجمالي أعضاء ضيف الاتحاد. ويعكس النمو المتسارع لبرنامج ضيف الاتحاد والاتحاد للطيران ككل تزايد عدد المسافرين الباحثين عن تجربة سفر قيمة.

وقال باري جرين، نائب الرئيس لإدارة علاقات العملاء والولاء في الاتحاد للطيران: «يُعرف برنامج ضيف الاتحاد بتقديم ميزات وفوائد مبتكرة ومرنة لأعضائه». وأضاف: «نرحب بحاملي بطاقات بنك أبوظبي الوطني إلى برنامج ضيف الاتحاد ونتطلع إلى تقديمهم تجربة قيمة ومجزية».

ارتفاع الإنفاق السياحي في إسبانيا إلى 59.1 مليار يورو

«كونا»: أظهرت بيانات رسمية نشرت ارتفاع الانفاق السياحي الاجمالي للسياح الاجانب الوافدين لاسبانيا الى معدلات قياسية بلغت نحو 59.1 مليار يورو في عام 2013.

وأكدت وزارة الصناعة والطاقة والسياحة في بيان ان ذلك يمثل ارتفاعا قدره 9.6 في المئة مقارنة بالانفاق السياحي لعام 2012 عازية ذلك بشكل رئيسي الى «ارتفاع عدد السياح الدوليين الزائرين لاسبانيا الى 60.6 مليونا في عام 2013 ويمثل ذلك صعودا قدره 5.6 في المئة مقارنة بالعام الذي سبقه وأكبر معدل تاريخي تشهده البلاد».

ولفت البيان الى ارتفاع متوسط الانفاق للسائح الواحد الى 976 يورو في عام 2013 أي ما يمثل ارتفاعا قدره 3.7 في المئة مقارنة بمستويات عام 2012. واوضح البيان ان السياح البريطانيين كانوا اكثر السياح انفاقا خلال العام الماضي حيث انفقوا أكثر من 12 مليار يورو اي ما يمثل اكثر من 20 في المئة من المجموع الاجمالي للانفاق السياحي في البلاد.

وجاء السياح الالمان الذين انفقوا 9.7 مليارات يورو أي ما يمثل 16.5 في المئة من المجموع الاجمالي في المركز الثاني فيما احتل السياح الفرنسيون والوافدون من دول الشمال الاوروبي المركزين الثالث والرابع على التوالي.

وقال البيان ان منطقة «كاتالونيا» الشمالية الشرقية حظيت بالنصيب الاكبر من الانفاق السياحي في العام الماضي بنسبة بلغت نحو 34 في المئة تلتها جزر «الكناري» في المحيط الاطلسي ثم جزر «البليار» في البحر الابيض المتوسط على التوالي.

«نفط الهلال»: الشرق الأوسط سيظل المنطقة الأكثر أهمية لإنتاج النفط والغاز

قال مجيد جعفر ضمن كلمته التي ألقاها خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس « تعد ثورة النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية تطورا إيجابيا بالنسبة لقطاع الطاقة».

على الرغم من الزيادة السريعة في إنتاج النفط والغاز الصخري التي شهدتها أمريكا الشمالية خلال السنوات الأخيرة، سوف تظل منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة الأكثر أهمية بالنسبة لقطاع الطاقة العالمي، بحسب رأي أحد القادة التنفيذيين في قطاع الطاقة.

في معرض حديثه خلال الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في دافوس، وخلال الجلسة التي عقدت تحت عنوان «مستقبل النفط والغاز» تطرق مجيد جعفر الرئيس التنفيذي لشركة «نفط الهلال» والعضو المنتدب لمجلس ادارة شركة «دانة غاز «ش.م.ع»» إلى إنتاج النفط والغاز الصخري الذي يعد بمثابة ثورة في الولايات المتحدة وكيف أنه ساهم في تنشيط هذه الصناعة حول العالم حيث ساعد على زيادة استهلاك النفط والغاز واستقرار الأسعار، مع عرض تقنيات إدارة ووسائل تكنولوجية جديدة. كما ألقى جعفر الضوء على أن النظرية القديمة التي يطلق عليها «ذروة إنتاج النفط»، والتي تتوقع أن يصل إنتاج النفط حول العالم إلى حده الأقصى ومن ثم يبدأ في الانخفاض، لم تعد تمت للواقع بصلة حيث أن الاكتشافات الحديثة والإنتاج الإضافي حول العالم يؤدي إلى زيادة إمدادات النفط في المستقبل.

يرأس مجيد جعفر حالياً كل من مجموعة شركات النفط والغاز المستقلة ومجلس الأعمال الإقليمي –عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنتدى الاقتصادي العالمي. يجمع المنتدى بين قادة الأعمال والمسؤولين من مختلف أنحاء العالم لمناقشة القضايا والأولويات والتطورات الاقتصادية التي يواجهها العالم.

مجيد جعفر

وأشار جعفر خلال حديثه في دافوس إلى أنه على الرغم من الزيادة السريعة في إنتاج الولايات المتحدة والتي قد تجعلها أكبر المنتجين على مستوى العالم بحلول نهاية العقد الحالي، سوف تحتفظ منطقة الشرق الأوسط بمكانتها كأهم منطقة بالنسبة لأسواق النفط العالمية حيث تضم ما يقرب من نصف الموارد العالمية للنفط والغاز وأقل تكلفة للإنتاج. ومن هذا المنطلق، ستظل منطقة الشرق الأوسط تحتل مركز الصدارة من حيث إمكانيات التصدير. فضلاً عن ذلك، لا يعد القول بأن الولايات المتحدة يمكنها أن تكون «مستقلة» فيما يتعلق بالطاقة قولاً صائباً، وذلك نظراً لأنها لازالت تتأثر بأسعار النفط العالمية في الوقت الذي كانت فيه منطقة الشرق الأوسط المنطقة الأكثر أهمية في تحديد أسعار النفط، وذلك نظراً لأن تكلفة النفط والغاز لديها هي الأقل على مستوى العالم.

برغم ذلك، فمن أجل تحقيق الإمكانيات القصوى لموارد النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سوف يحتاج الأمر إلى زيادة الاستثمارات في قطاع الاستكشاف والإنتاج، ويتضمن ذلك تفعيل دور القطاع الخاص، سواء من المنطقة أو على المستوى الدولي، بصورة أكبر. وسوف تكون هناك حاجة إلى إيجاد آليات تعاقد ونظم رقابية أفضل من أجل تشجيع وتحفيز تلك الاستثمارات، ذلك إلى جانب الحاجة إلى تنفيذ إصلاحات دعم الطاقة بشكل تدريجي في الشرق الأوسط من أجل الحد من النمو المتسارع في الطلب المحلي وإهدار الطاقة. وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، إن دعم الطاقة يكلف المنطقة حالياً أكثر من 220 مليار دولار أمريكي سنوياً – أي ما يعادل نصف الإجمالي العالمي.

واستطرد جعفر مشيراً إلى قيادة شركات الطاقة المستقلة، وليس عمالقة النفط، لهذه الثورة غير التقليدية خاصة في تطوير كل من غاز المكامن الضيقة والنفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تأت مشاركة شركات النفط الدولية الكبيرة والشركات الوطنية والأجنبية في هذه الصناعة الأمريكية غير التقليدية إلا لاحقاً. كما سلط جعفر الضوء على حقيقة أن عدم الاستقرار السياسي قد أدى إلى خفض إمكانيات الإنتاج في العديد من دول الشرق الأوسط مثل اليمن والسودان وليبيا والعراق، الأمر الذي أدى إلى رفع درجة أهمية دول مجلس التعاون الخليجي الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» فيما يتعلق بإنتاج النفط.

خلال ندوة نظمتها «غرفة أبوظبي»

دول «التعاون» تدير أصولاً في آسيا بقيمة 1.3 تريليون دولار العام الحالي

تعد دول «التعاون» أكبر مركز لإدارة الأصول المتصاعدة في آسيا بحجم يقدر بـ 1.29 تريليون دولار خلال العام الحالي، قابلة للزيادة العام المقبل، بحسب ما أعلنته أمس في أبوظبي الندوة التعريفية لاتفاقية التجارة الحرة بين دول التعاون وسنغافورة.

وتعد اتفاقية التجارة الحرة بين دول «التعاون» وسنغافورة الأولى من نوعها بين دول المجلس كمجموعة اقتصادية وسنغافورة، وجاءت دول المجلس خامس أكبر شريك تجاري لسنغافورة بقيمة 55 مليار دولار بنهاية 2012.

وأكد راشد القبيسي، المدير التنفيذي لقطاع الاتصال والأعمال في غرفة أبوظبي في كلمة ألقاها في بداية أعمال الندوة، أن اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية سنغافورة تهدف إلى تقوية ودعم أواصر علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادي والاستثماري بين الجانبين من خلال تحرير التجارة والتوسع في تجارة السلع والخدمات في المجالات ذات الاهتمام المشترك وبما يحقق المنافع ويعود بالفائدة على اقتصادات دول المجلس وسنغافورة.

وقال القبيسي: «إن اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس وسنغافورة دخلت حيز التنفيذ في بداية شهر سبتمبر من العام الماضي».

ويرى أن البدء في تطبيق هذه الاتفاقية يوفر فرصاً عديدة ومتنوعة للشركات والمؤسسات الإماراتية والشركات العاملة في الدولة، وخاصة في قطاعي التجارة والخدمات وإقامة الشراكات الاستراتيجية في القطاعات والمجالات الأخرى مع شركات سنغافورة التي تمتلك التكنولوجيا والتقنية المتطورة وتتمتع بسجل حافل بالنجاح والإنجازات في عدد من القطاعات الحيوية.

الكيت والمهيمري وحمد الماس والقبيسي خلال ورشة العمل

وأشار إلى أن غرفة أبوظبي وجهت الدعوة بهذه المناسبة لشركات ومؤسسات القطاع الخاص من أعضائها في إمارة أبوظبي للاستفادة من بنود هذه الاتفاقية التي ستعمل على تعزيز الشراكات وتطوير البيئة الاستثمارية وزيادة التبادل التجاري.

كما ستوفر هذه الاتفاقية فرصة مميزة للشركات الإماراتية والخليجية لزيادة صادراتها من السلع والخدمات والتي لن تشمل سنغافورة فقط بل تمتد لتشمل منطقة شرق آسيا كون سنغافورة محطة رئيسية للتجارة وإعادة التصدير في تلك المنطقة.

وأكد القبيسي، أن غرفة تجارة وصناعة أبوظبي تنظر بأهمية بالغة لهذه الندوة التي ستسهم بالتأكيد في تعريف شركات ومؤسسات القطاع الخاص وقطاع المال والأعمال في الإمارات بأهمية اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وسنغافورة والتي ستضمن بالتأكيد وطبقا لبنودها نفاذ السلع الرئيسية ذات المنشأ الوطني في دول المجلس إلى أسواق سنغافورة وشرق آسيا، حيث تغطي الاتفاقية السلع الزراعية والصناعية بما في ذلك منتجات المناطق الحرة بعد تحديد مفصل لقواعد المنشأ التي ستطبق على هذه المنتجات.

وأوضح أن من شأن تعظيم الفوائد من هذه الاتفاقية دفع علاقات التعاون الاقتصادي بين دول المجلس وسنغافورة، خاصة وأن الاتفاقية تتميز بشموليتها حيث تغطي تجارة السلع والخدمات والاستثمارات وقواعد المنشأ والإجراءات الجمركية والمشتريات الحكومية والتجارة الإلكترونية والتعاون الاقتصادي في كافة المجالات.

وأكد أن الإحصاءات والبيانات الحديثة أظهرت أن دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر حاليا خامس أكبر شريك تجاري لسنغافورة، حيث بلغ حجم المبادلات التجارية بين الجانبين 55 مليار دولار في نهاية العام 2012، ما يعكس مدى التقدم والتطور في العلاقات التي تربط بين الجانبين والفرص المتاحة لرجال الأعمال والشركات ومؤسسات القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي.

من جانبه، قال سعيد سويد النصيبي مدير إدارة السياسات الاقتصادية بدائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي «إن اتفاقية التجارة الحرة والتي تم توقيعها بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية سنغافورة ودخلت حيز التنفيذ تحظى بأهمية، خاصة كونها أول اتفاقية يتم توقيعها من قبل دول المجلس مجتمعة».

وتعتبر سنغافورة أول دولة غير شرق أوسطية توقع اتفاقية تجارة حرة مع مجلس التعاون الخليجي، وهي الثانية لسنغافورة مع دول منطقة الشرق الأوسط بعد اتفاقية التجارة الحرة بين سنغافورة والأردن التي وقعت في عام 2004.

وأشار إلى أن أهمية هذه الاتفاقية تكمن في أن سنغافورة تمثل منطقة جاذبة للاستثمارات الخليجية، وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي خامس أكبر شريك تجاري لسنغافورة.

كما تعتبر دول «التعاون» أكبر مركز لإدارة الأصول المتصاعدة في آسيا بحجم يقدر بـ 1.29 تريليون دولار خلال العام الجاري، قابلة للزيادة العام المقبل.

كما تعزز هذه الاتفاقية العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وسنغافورة على أكبر مستوى وتعزز الشراكة والاستثمار في العديد من المجالات مثل مجال الطاقة والمياه والكهرباء والقطاع الصحي. ويتوقع النصيبي أن تحفز الاتفاقية إطلاق مشروعات حيوية كبيرة في دول مجلس التعاون الخليجي وسنغافورة تغطي مجالات الرعاية الصحية، والسياحة العلاجية والمياه والتعليم والتدريب والمدن الاقتصادية والصناعية والبتروكيماويات و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والخدمات اللوجستية.

وأوضح أن دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ يضاعف سرعة تنفيذ الشراكات القائمة وتتيح الفرصة لعقد شراكات جديدة في مختلف المجالات.

كما تسهم في إيجاد فرص لشراكات لدول مجلس التعاون الخليجي مع الدول التي ترتبط بمصالح اقتصادية في سنغافورة على مستوى آسيا وأوروبا وأفريقيا.

وأضاف النصيبي: إن توقيع هذه الاتفاقية يعبر عن حرص دول المجلس على تطوير العلاقات مع سنغافورة إلى مستويات وآفاق تتلاءم مع الإمكانات والفرص المتاحة فيما بين الجانبين، وهي تعكس النهج الجماعي للتعاون مع الدول والمجموعات الصديقة والذي ينسجم مع قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون والاتفاقية الاقتصادية للمجلس.

وأكد أنه وحرصاً من الجهات المعنية في الدولة على اطلاع مختلف الجهات المعنية وبشكل أساسي القطاع الخاص على هذه الاتفاقية وبهدف توضيح أحكامها من حيث التزامات الأطراف ومتطلبات التنفيذ والتطبيق لأحكام هذه الاتفاقية وكيفية الاستفادة منها وتحقيق أهدافها، بما يخدم اقتصاد الدولة بشكل عام وإمارة أبوظبي بشكل خاص وكذلك التعرف على آثارها الاقتصادية هو هدف هذه الورشة.